بقلم

رئيس التحرير

د.ق.أندريه زكي

رئيسُ الطائفةِ الإنجيليَّةِ بمِصْر

رئيسُ الهيئةِ القبطيَّةِ الإنجيليَّةِ للخدماتِ الاجتماعيَّةِ

على الأرض السلام

نحتفل هذه الأيام بالذكرى الخمسين لحرب أكتوبر المجيدة. وقد بدأت الحرب في يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الموافق ١٠ رمضان ١٣٩٣هـ. بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان.

وبعد نصر أكتوبر، بدأت معركة أخرى، وهي «المعركة الدبلوماسية» بين مصر وإسرائيل، وكانت بدايتها المفاوضات للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥، بعدها زار الرئيس الراحل أنور السادات القدس في نوفمبر ١٩٧٧ وذلك بعد الخطاب الشهير الذي ألقاهُ في مجلس الشعب المصري باستعداده للذهاب لإسرائيل من أجل السلام، وبالفعل قام الرئيس السادات بزيارة إسرائيل وألقى كلمة بالكنيست الإسرائيلي طرح من خلالها مبادرته للسلام.

في الخامس من سبتمبر ١٩٧٨ وافقت مصر وإسرائيل على الاقتراح الأمريكي بعقد مؤتمر ثلاثي في كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم الإعلان عن التوصل لاتفاق بين مصر وإسرائيل يوم ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨، كما تم التوقيع على وثيقة كامب ديفيد في البيت الأبيض يوم ١٨ سبتمبر ١٩٧٨، ويحتوي الاتفاق على وثيقتين هامتين لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي. وتكللت المساعي السلمية بخروج إسرائيل من آخر منطقة محتلة على أرضنا، ورفع العلم المصري فوق شبه جزيرة سيناء بعد استعادتها كاملة. وهكذا نرى أنه رغم أن الحرب كانت هي شرارة البداية، إلا أن السلام هو من انتصر في النهاية.

يُعرّف السلام كمصطلح ضد الحرب؛ بأنّه غياب الاضطرابات وأعمال العُنف، والحروب، مثل: الإرهاب، أو النزاعات الدينية، أو الطائفية، أو المناطقية؛ وذلك لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو عرقية. كما يأتي تعريف السلام بمعنى الأمان والاستقرار والانسجام.

ولهذا تسعى دول العالم أجمع لترسيخ السلام في شتى أنحاء العالم، لذا تأسست منظمات تدعم السلام في بقاع العالم المختلفة، مثل الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، وهذه الجهات تحاول ضمان السلام للدول الشريكة فيها، من خلال إقامة حوار فعَّال بين الأطراف المتنازعة، ومن ثمَّ الوصول لحلول وسط تضمن السلام الشامل.

كما أن السلام لا يقتصر على فقط على الدول، بل أيضًا يشمل الأفراد والجماعات في كل مجتمع، وهذا ما يمكننا أن نطلق عليه السلام المجتمعي، والذي فيه يتعايش أطراف المجتمع المختلفون في اللون أو العرق أو الدين في حالة من السلام الشامل، ويتعاملون بشكل يضمن لكل طرف ممارسة حياته دون خوف بسبب وجود توترات من أي نوع تهدد سلم أي فرد من أفراد المجتمع.

وللدولة دور كبير في ضمان السلام المجتمعي، من خلال سَن قوانين تضمن حرية كل طيف من أطياف المجتمع. فدولة القانون هي نقطة الارتكاز الرئيسية لضمان حقوق الأفراد والمؤسسات داخل

الدولة، ولن يمكن ضمان حرية أي فرد وجماعة دون وجود دولة قانون قوية تدعم التعددية.

وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني، والتي بدورها تسعى لإقامة حوار فعال بين أطياف المجتمع، هذا الحور يسعى لضمان حرية كل طرف في أن يمارس حياته بشكل طبيعي، دون خوف. هذا يأتي من خلال أن يعرف كل طرف الطرف الآخر، ويتفهم احتياجاته سواء في ممارساته الدينية أو الاجتماعية.

نهاية، أؤكد أن السلام يجب أن يشمل المجتمع كله، بكل أبعاده وتفاصيله وطبقاته. السلام هو محور تقدم الشعوب والمجتمعات، فالمجتمع بلا سلام هو مجتمع مضطرب، لا يقدر على النمو أو الإثمار.

أحبائي

في هذا العدد أود أن أرحب بانضمام أعضاء إلى مجلس تحرير المجلة وهما الدكتور القس يوسف سمير، راعي الكنيسة الإنجيلية بمصر الجديدة، والقس عصام عطية، راعي الكنيسة الإنجيلية بالمنيا.